♣ المحور السادس – المجتمع ومقوماته الأساسية:

- **الأهداف التعليمية:**

يتمكن المشاركون في نهاية الجلسة من:

- تعريف المجتمع.
- تحديد مقومات المجتمع الستة الأساسية.
- إعطاء أمثلة مختلفة عن كل بعد من الأبعاد الأساسية للمجتمع.

- **طرق التعليم المستخدمة:**

- عصف ذهني.
- بطاقات تعليمية.
- عرض بالحاسب أو جهاز الإسقاط.

- **المواضيع الأساسية:**

– تعريف المجتمع:

مجموعة من الناس لهم تاريخ مشترك، وقيم وعادات وتقاليد وسلوكيات خاصة بهم، وخبرات واهتمامات وطموحات مشتركة، ومشكلات عامة يعانون منها، ويشعرون بأنهم ينتمون إلى بعضهم البعض، ويتفاعلون فيما بينهم بشكل مستمر.

فالمجتمع هو شعب وليس أرض، لكن أفراده غالباً ما يكونون قادرين على تبيان حدود الأرض التي تخصهم. وهو بنية اجتماعية وشبكة من العلاقات والتفاعلات والسلوكيات الإنسانية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض وتجعلهم يشعرون بالانتماء إليه في عقولهم وقلوبهم. والمجتمع موجود حين لم يولد بعد أياً من أفراده، وسيبقى حتى بعد أن يغادره جميع أفراده، وقد يضم أفراداً انتقلوا إليه بصورة مؤقتة أو غادروه إلى مواضع أخرى ويتمنون العودة له حتى لو لم يفعلوا ذلك.

ويختلف المجتمع في المدينة عن المجتمع الريفي، فهو أكثر صعوبةً في تحديد مقوماته ومكوناته، وهو أكثر تنوعاً واختلافاً وتعقيداً، وأصعب في عمليات التنظيم، وأكثر كلفة من المجتمع الريفي.

أبعاد المجتمع الستة:

البعد التقني: ما يملكه المجتمع من أدوات ومواد ومهارات وأساليب وطرق وأموال، يتعامل من خلالها أفراده مع البيئة المحيطة بهم.

وتنتمي اللغة إلى البعد التقني للمجتمع، فهي أداة التواصل والتفاعل بين أفراده، كذلك الأمر بالنسبة لكافة تقنيات التواصل كالراديو والتلفاز والهاتف والمطبوعات. وتندرج كافة الخدمات ضمن هذا البعد، وتضم بذلك الأسواق والمدارس والحدائق والمراكز الصحية والمشافي والطرق وإشارات المرور ومصادر المياه وغيرها كثير. وهو بذلك يعتبر الأكثر سهولة في التعريف والتقديم حين يقارن بالأبعاد الأخرى.

البعد الاقتصادي: ما يملكه المجتمع من أدوات وطرق مختلفة لإنتاج وتوزيع السلع وكذلك ما يقدمه أفراده ومؤسساته من خدمات، ولا يضم هذا البعد الأموال لكن الأفكار والسلوكيات التي تعطى للمال قيمة، من خلال الإنسان الذي يبدع النظام الاقتصادي الخاص بالمجتمع، وعليه فإن وجود المال لا يعني غنى المجتمع وغياب المال لا يعني فقر المجتمع، فالمجتمع الغني هو المجتمع الذي يمتلك الموارد التي يستطيع السيطرة عليها من خلال تنظيماته، وعندها يصبح أكثر قدرة على تحقيق ما يريد تحقيقه.

البعد السياسي: نشأت المجتمعات في بداية الأمر دون زعيم أو شيخ أو ملك يرأسها، ومع تطورها تنوعت وتعقدت القوى السياسية المؤثرة على أفراد المجتمع واختلفت أشكالها. ويشمل البعد السياسي للمجتمع نظام اتخاذ القرار والقوى السياسية المؤثرة في أفراده وجماعاته وتنظيماته.

البعد الاجتماعي: يضم هذا البعد الطرق التي يتصرف من خلالها الأفراد ويتفاعلون مع بعضهم البعض وردود أفعالهم وتوقعاتهم في كل عملية تفاعل اجتماعي يحصل بينهم. ويضم هذا البعد جميع التنظيمات الاجتماعية الموجودة في المجتمع وعلى رأسها الأسرة، كما يضم المهام والأدوار التي يلعبها كل فرد من أفراد المجتمع داخل هذه المؤسسات، والتي تختلف عادةً من مجتمع إلى آخر.

إن درجة تنظيم الأفراد والمجموعات في المجتمع، وتوزيع الأدوار والمهام فيها وبينها تشكل مصدر قوة هام للمجتمع، فكلما كان المجتمع أكثر تنظيماً، كان أكثر فعالية وقدرة على تحقيق أهدافه.

القيم: يضم هذا البعد مجموعة الأحكام التي يطلقها أفراد المجتمع، ليشرحوا بها أفعالهم ويصنفوها ضمن مفاهيم الجيد والسيء والجميل والقبيح والصحيح والخاطئ. و يحصل أفراد المجتمع المحلي على هذه الأحكام عادةً مما تعلموه خلال مرحلة الطفولة وليس بالوراثة، وهي عادةً أصعب بكثير في التعديل أو التغيير من غيرها من الأبعاد، خاصةً حين يشعر أفراد المجتمع بأن هناك محاولةً لتغيرها، فهي من وجهة نظرهم تحدد الهوية الشخصية للمجتمع والمعايير المشتركة الأساسية لأفراده. وكلما كانت قيم المجتمع أكثر انسجاماً وتماسكاً، كُلما كان أفراد المجتمع أكثر احتراماً لبعضهم وكان المجتمع أكثر قوة وقدرة على تحقيق أهدافه.

المعتقدات: مجموعة من الأفكار المنسجمة أو المتناقضة أحياناً، والتي يختلف أو يتفق بها أفراد المجتمع المحلي في فهم طبيعة الكون من حولهم، وتفسير أدوارهم فيه، والأسباب والتأثيرات والسلوكيات التي يمارسونها.

وتستمد المعتقدات عادةً من الآباء والأجداد وغيرهم من الناس الذين نحترمهم ونقدرهم، دون محاولة إثبات صحتها.

ويضم هذا البعد، إضافةً إلى الدين، المعتقدات الفردية والمعتقدات المشتركة حول كيفية عمل الأشياء من حولنا.

ويجب ألا ننسى أن كثيراً من المعتقدات السائدة في المجتمع المحلي متماسكة ومنسجمة فيما بينها ومناسبة لتعزيز وتنمية وتقوية المجتمع المحلي، مما يجعل من الضروري ترسيخها بدلاً من محاولة تغيرها أو محاربتها، وهذا ما يرفضه ويقاومه المجتمع عادةً، لأنها تشكل جزءً هاماً من هويته الشخصية وكيانه.

ترتبط الأبعاد الستة بعضها ببعض وتتداخل سببياً ووظيفياً، فحدوث تغير في أي بعد من هذه الأبعاد ينعكس بالضرورة على الأبعاد الأخرى، مما يستلزم في كل عملية تنمية المراقبة الدقيقة لهذه التغيرات وانعكاساتها على بقية الأبعاد.

ومازال هناك جدلٌ كبير حول أيٍ من الأبعاد الستة للمجتمع يبدأ بالتغير أولاً، فبعض النظريات تعتبر أن البعد الاقتصادي والتكنولوجي هما الأساس في عملية التغير، وبناءً على التغير الذي يحدث لهما تتغير الأبعاد الأربعة الأخرى، في حين أن بعض النظريات الأخرى ترى أن القيم والمعتقدات هي التي تتغير أولاً.

توجد تعاريف مختلفة ومتنوعة لما هو مقصود بالمجتمع في مصادر عديدة، يبرز بعضها طبيعة التجانس:

''المجتمع هو الناس المقيمون في مكان معين أو منظمة بذاتها، تربطهم عادةً مصالح مشتركة'' معجم وبستر الدولي الثالث الحديث

''شعب بلد ما (أو منطقة) بأكمله، الجماعة الكلية التي ينتمي إليها الجميع على السواء'' معجم أكسفورد الإنكليزي

''مجموعة من الأفراد والأسر يقيمون معاً في منطقة جغرافية محددة، عادةً تؤلف قرية أو بلدة أو مدينة'' مجلة التعليم الطبي، جامعة كنتاكي، 1962

''أشخاص يعيشون معاً بشكل ما من أشكال التنظيم والتماسك الاجتماعي'' المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية، 1978

وهناك تعاريف أخرى للمجتمع تركز على التباين:

''كثير من المجتمعات جغرافية فقط وتتخللها صراعات خطيرة ذات اتجاهات طبقية أو دينية أو عنصرية أو غير ذلك'' م. رويمر، 1985

''ينبغي ألا يشير مصطلح المجتمع إلى تجمع مترابط ومتجانس من الناس، ولكن إلى ترتيب طبقي لجماعات ومصالح وموارد بعضها يملك نفوذاً أكبر مما يملكه الآخرون. ومن المرجح أن توجد منافسة لها شأنها أو حتى نزاع في أي مجتمع بعينه، وقد يحدث بعض التغيرات في البنية الداخلية للمجتمع مع مرور الوقت'' تقرير منظمة الصحة العالمية، 1981

وتتضمن التعاريف الأكثر حداثة للمجتمع المقوم الاجتماعي له:

المجتمع حيز اجتماعي يندمج فيه تلبية احتياجات المجموعة مع قوتها الداخلية، من أجل اتخاذ القرارات اللازمة لحل مشكلاتها'' أودونيز، 1985

وبما أن الهدف من إدراج هذه التعاريف ليس إعطاء تعريف قياسي واحد للمجتمع وإنما إيضاح معناه، فينبغي أخذ كل هذه التعاريف بالاعتبار.

عن منشورات منظمة الصحة العالمية 1989

سلسلة التقارير التقنية رقم: 746

All Rights Reserved © Arab British Academy for Higher Education